مثل ذلك في قبول ذلك القبول ويلزم التسلسل وهو محال فتعين ان قبول كل ذات
لما تتصف به لا يكون لا نفسيا لها ويستحيل ان يكون طاريا عليها بعدان لم يكن لها فقد
عرفت بهذا الدليل ان الذات العلية لو امكن ان تتصف بصفة حادثة لوجب ان تكون
قابلة لها في الازل ويلزم من قبولها لها في الازل صحة وجود تلك الصفة الحادثة
في الازل اذ لا معنى لقبول الذات لها في الازل الا صحة اتصافها بها فيه وذلك يستلزم
ان يكون الحدوث والقدم جايزين على الصفة وذلك مستحيل اذ القديم من لازمه ان يكون
واجبا لا يقبل العدم اصلا لا سابقا ولا لاحقا ومن لازم الحادث وجوب سبق العدم
وجواز لحوقه فهما متنافيان بحسب الموصوف بهما فاقبل الاتصاف باحدهما لا يقبل
الاتصاف بالاخر فاذا هذه الصفة المفروضة الحدوث لا تقبلها الذات العلية في الازل
لاستحالة ان يتصف بالقدم كلما جاز عليه الحدوث واذا لم تقبلها الذات العلية في الازل
لزم ان لا تقبلها ابدا لما عرفت من استحالة ان يطرا على الذات قبول لصفة بعد ان لم
يكن لها واذا لزم ان لا تقبل الذات العلية الصفة الحادثة ابدا لزم ان لا تتصف بها ابدا
لاستحالة اتصاف ذات بصفة وهي لا تقبلها فخرج لك بهذا ان كل ما قبلته الذات العلية
من الصفات فهو ازلي واجب لها وبعكس بعكس النقيض الموافق الى ان كل ما ليس بازلي
فلا تقبله الذات العلية فان قلت ما ذكرتموه يقتضي ان كل قابل لصفة ما سواء كان
ذلك القابل قديما او حادثا يلزم ان يكون وجود تلك الصفة المقبولة مصاحبا لوجوده
ولا يتاخر عنه وذلك باطل بدليل ان المرم قابل في اول ازمنة وجود لصفات عديدة
كالعلم والظن ونحوهما ثم لا يتصف بها الا بعد ازمنة من وجوده بل قد لا تتصف
بها اصلا فاذا لا يلزم من قبول الذات لصفة ما انصافها بها فضلا عن ان تجب
تلك الصفة لها قلت الذي ذكرناه انما يقتضي ان كل قابل لصفة فلا بد وان يصح
اتصافه بها مصاحبة لوجوده لما عرفت ان القبول لا يكون الا ذاتيا للقابل لا يمكن

ان يطرا عليه بعدان لم يكن لكن انما لزم في كل صفة تقبلها الذات العلية ان تكون واجبة
لها ازلية من جهة انه لما لزم صحة اتصاف الذات العلية بها في الازل لما عرفت
ان القبول لا يمكن طريانه على الذات بعدان لم يكن لزم ان تكون تلك الصفة
واجبة اذ كلما صح فرضه لم يقبل ان يكون حادثا وبيان ذلك ان تلك الصفة
التي يقبلها القديم ازلا لا يخلو اما ان تكون واجبة الوجود او مستحيلة الوجود
او جايزة الوجود وكونها مستحيلة الوجود واضح البطلان اذ لو كانت كذلك لما
قبل ان يتصف بها القديم بل ولا غيره وكذلك ايضا يبطل كونها جايزة الوجود
والا لما قبلها القديم في الازل اذ الجايز لا يكون الا حادثا لاحتياجه الى المخصص
والازلي لا في الاحتياج الى المخصص فاذا حقيقة الجايز انما في الازل فقط واذا بطل
القسمان في هذه الصفة التي قبلتها الذات العلية في الازل تعين فيها القسم الثالث
وهو ان تكون واجبة الوجود وهو المطلوب وبعبارة اخرى ان كون الصفة تقبل الوجود
في الازل يستلزم كون تلك الصفة غنية في ذاتها عن الفاعل اذ كل ما يحتاج في ذاته الى الفاعل
فلا يقبل ان يوجد في الازل ولا يكون الا حادثا ضرورة واذا وجب لتلك الصفة الغني في
ذاتها عن الفاعل لزم ان تكون واجبة الوجود وهو المطلوب وبالجملة فتاخر الصفة عن الازل
يستلزم امكانها وكل ممكن فهو واجب الحدوث وما وجب حدوثه فلا يقبل الوجود
في الازل فاذا الجمع بين كون الصفة تقبلها الذات العلية في الازل وبين كون تلك الصفة
تقبل التاخر عن الازل متناقض بلا شك فقد ظهر لك هذا البرهان القاطع ما ذكرناه
ان كل ما قبلته الذات العلية من الصفات يلزم انه يكون ازليا واجبا لها فلا يقبل التاخر
عن وجودها واما ما تقبله الذوات الحادثة من الصفات فانما لم يلزم وجوبها لتلك
الذوات من جهة ان تلك الذوات لما كانت حادثة لم يقبح تاخر مقبولها عن وجودها
في صحة اتصافها بحال وجودها اذ هو لا يزال جايزا محتاجا الى الفاعل اتصفت به حال وجودها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)